



اسم المقال: عرض مقال (لعبة تركيا ومصر الكبرى في الشرق الاوسط ساحتي النفوذ الاقليمي تتواجهان) للكاتبين سونر كاجابتاي،
مارك سيفرز

اسم الكاتب: سميرة ابراهيم عبدالرحمن

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7100>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 16:40 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



ترجمة

لعبة تركيا ومصر الكبرى
في الشرق الأوسط

ساحتي النفوذ الاقليمي تتواجهان*

سـونـر كـاجـابـتـاي**
مارك سيفرز***

سميرة ابراهيم عبدالرحمن*

طرحت الفوضى الحاصلة في الشرق الأوسط الكثير من العلاقات على بساط الاختبار، وأحد هذه العلاقات هي العلاقة بين مصر وتركيا. فبعد مدة وجيزة من سقوط حسين مبارك في

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

* المقال منشور على موقع مجلة الفورين آفيزز (Foreign Affairs) على الانترنت في ٨ اذار/مارس ٢٠١٥.

** سونر كاجابنتاي هو زميل (باير فاميلي)(Beyer Family) ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن. ومؤلف ((كتاب صعود تركيا: أول قوة مسلمة في القرن الحادي والعشرين)). عدته ((جمعية السياسة الخارجية)) واحداً من أهم عشرة كتب للعام ٢٠١٤.

- صدر الكتاب باللغة الانكليزية عن دار النشر (بوتوماك بوكس). (الترجمة)

- تولى سونر كاجابنتاي منصب مدير برنامج الأبحاث التركية بمعهد واشنطن. وقد كتب الدكتور كاجابنتاي الكثير من المؤلفات حول العلاقات التركية الأميركية والسياسة المحلية التركية والقومية التركية، وله منشورات في الدوريات العلمية ووسائل الإعلام المطبوعة الدولية الرئيسية. وبوصف الدكتور كاجابنتاي مؤرخاً من خلال التدريب الذي حصل عليه، فقد قام بتدريس برامج تعليمية في جامعات يال وبرنستون وجورجتاون، كما حصل على الكثير من المناصب الشرفية والمنح، وهو يعمل حالياً رئيساً لبرنامج الدراسات المتقدمة حول تركيا بمعهد الخدمة الخارجية بوزارة الخارجية الأميركية. (الترجمة نقلاً عن سيرته المنشورة على موقع معهد واشنطن الأميركي)

*** مارك سيفرز : دبلوماسي مقيم في معهد واشنطن لسياسة الشرق الاذن، شغل سابقاً منصب نائب رئيس البعثة الدبلوماسية للسفارة الاميركية في القاهرة.

- مارك سيفرز هو عضو بارز بالخدمة الخارجية الأميركية، برتبة وزير/ مستشار، وأول دبلوماسي مقيم في معهد واشنطن. فهو مستشار سياسي سابق في السفارة الأميركية في بغداد، العراق. وتولى مهام القائم بأعمال السفارة الأميركية بالقاهرة ، مصر في ٢٠١٤/١/٢١. (الترجمة)

العام ٢٠١١، باتت تركيا أحد الداعمين الاقليميين الرئيسيين لمصر. وحينما تمت الاطاحة بالرئيس الجديد مُجَّد مرسي في العام ٢٠١٣، ما لبثت ان غيرت تركيا من مسار نهجها مع مصر. فمع تولي الفريق أول عبد الفتاح السيسي للسلطة في مصر سرعان ما اصبحت تركيا أحد خصوم البلد الرئيسيين في المشرق العربي.

ففي آب/ اغسطس ٢٠١٣، طلبت تركيا من مجلس الامن في الأمم المتحدة فرض عقوبات على السيسي. وفي العام التالي راحت تعارض مصر صراحة ترشح تركيا للحصول على مقعد في مجلس الامن. كما قال الرئيس التركي رجب طيب اردوغان لقناة الجزيرة ان حكومته " لا تقبل نظام السيسي الذي قام بانقلاب عسكري". كما اطلق على السيسي صفة "الطاغية غير الشرعي".

وتدهورت الامور كثيراً بين مصر وتركيا في اعقاب قرار مصر شن ضربات جوية ضد أهداف الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في مدينة درنة الليبية في ١٦ شباط / فبراير (٢٠١٥). ودعمت الحكومة الليبية المعترف بها دولياً والجيش هذه الخطوة، إلا ان الفصائل الإسلامية، التي احتلت طرابلس تحت مسمى المؤتمر الوطني العام الجديد (NGNG) كانت معارضة لقرار مصر بشدة. ومنحت تركيا للمؤتمر الوطني العام الجديد دعماً دبلوماسياً برفضها الاعتراف بالحكومة الليبية الرسمية. من جانبها، دانت انقرة الضربات الجوية بقولها ان "هذه الضربات تعمق المشاكل القائمة في ليبيا ومناخ الصراع وتقضي على الجهود الرامية لحل الأزمة بالوسائل السلمية." ومثلما لم تعبر الولايات المتحدة عن موافقتها على هذه الضربات لم تنتقدتها أيضاً.

على المدى القريب، يبدو، من المرجح، ان التنافس بين مصر وتركيا سيفاقم من الحرب الأهلية الليبية. علاوة على ذلك، فانه يمكن ان يرمي المنطقة برمتها في اتون حالة أسوء من الفوضى.

مرارة الاصدقاء الاعداء

ان مصر وتركيا هما أكبر البلدان ذات الأغلبية المسلمة في شرق البحر الابيض المتوسط. ويرى كلاهما نفسه على انه قوة اقليمية والآن كزعيم للعالم السني. تعود التوترات بينهما الى عهد

وازدادت العلاقات المصرية . التركية توتراً بعد الاطاحة بالنظام الملكي المصري في العام ١٩٥٣^١ . فالإطاحة بالملك فاروق والنخبة ذات الاصول العثمانية التركية التي كانت ما تزال تدير البلاد قد اثار غضب انقرة . ولم يفعل وقوف حاكم مصر الجديد جمال عبد الناصر الى جانب السوفيت في الحرب الباردة سوى انه عمق الهوة بين انقرة والقاهرة . إذ كانت تركيا قد دخلت قبل ذلك بعام الى حلف الناتو واتخذت دورها بجدية كدعامة للقوة الغربية في الشرق الأوسط^٢ .

في سبعينيات القرن العشرين، وفي ظل حكم الرئيس انور السادات غيرت مصر من وجهتها متجهة صوب موالاة الولايات المتحدة الأميركية . وفي ثمانينيات القرن الماضي، طرحت تركيا محوراً الموالى للشرق الأوسط في ظل رئيس الوزراء تورغوت آوزال . ولكن بدلاً عن ان يسهل ذلك تحسين العلاقات بين البلدين، فان هذه التطورات لم تفعل سوى انها كشفت النقاب عن تنافسهما على شرق البحر الابيض المتوسط . فعلى سبيل المثال، خاب ظن تركيا بمصر ذلك انها لم تؤيد انقرة حول قضايا قبرص، واستاءت مصر، من جانبها، من شراكة تركيا الوثيقة مع إسرائيل والتي تفوقت على العلاقات المصرية . الاسرائيلية .

^١ جرت حركة التغيير السلمي التي قادها ضباط الجيش المصري الأحرار (الثورة المصرية) بقيادة جمال عبد الناصر في منتصف ليلة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ . وأعلن مجلس قيادة الثورة في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٥٣ بياناً بإعلان الجمهورية المصرية وإلغاء النظام الملكي في مصر . (الترجمة)

^١ أخذ الحزب الديمقراطي بزعامة جلال بيار وعدنان مندريس يربط تركيا شيئاً فشيئاً بالمعسكر الغربي، والولايات المتحدة على وجه الخصوص: فكان دخولها في حلف شمال الأطلسي (١٩٥١) ثم في سياسة الاحتواء الأميركية، ومشاركتها في الحلف البلقاني الذي لم يعمر سوى مدة قصيرة (١٩٥٣)، وفي حلف بغداد (١٩٥٥) الذي أصبح يدعى فيما بعد (١٩٥٨) منظمة المعاهدة المركزية أو الستتو . (الترجمة)

^٢ أخذ الحزب الديمقراطي بزعامة جلال بيار وعدنان مندريس يربط تركيا شيئاً فشيئاً بالمعسكر الغربي، والولايات المتحدة على وجه الخصوص: فكان دخولها في حلف شمال الأطلسي (١٩٥١) ثم في سياسة الاحتواء الأميركية، ومشاركتها في الحلف البلقاني الذي لم يعمر سوى مدة قصيرة (١٩٥٣)، وفي حلف بغداد (١٩٥٥) الذي أصبح يدعى فيما بعد (١٩٥٨) منظمة المعاهدة المركزية أو الستتو . (الترجمة)

التهدئة

دامت المنافسة الودية بين مصر وتركيا حتى نهاية الحرب الباردة، حينها جاء اردوغان. فعندما تولى السلطة في أنقرة الحزب الذي يرأسه رجب طيب اردوغان وهو حزب العدالة والتنمية (AKP) في العام ٢٠٠٢، اطلقت تركيا سياسة موالية للشرق الأوسط شرسة وتخلت عن توجهه اتاتورك المؤيد لأوروبا. وزجت انقرة بنفسها في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. واقامت علاقات أيضاً مع مختلف الاحزاب التابعة للأخوان المسلمين في الشرق الأوسط، بدءاً من حماس الى الاخوان انفسهم في ليبيا ومصر. وكان مبارك حاكم مصر آنذاك، قد أخذ مسألة نشاط انقرة الجديد على محمل الجد، إذ رأى فيه ان يجيء على حساب المكانة المصرية في المنطقة، وانه تدخل في السياسة الداخلية لمصر. إلا ان الاقتصاد بين البلدين مضى قدماً. فما بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠١٣ ازداد حجم التجارة بين مصر وتركيا من ٣٠١ مليون دولار الى ٥ مليارات دولار. وازدادت الخطوط الجوية التركية، الناقل الرئيس في تركيا، الاسكندرية والغردقة وشرم الشيخ الى قائمة رحلاتها المباشرة من اسطنبول.

وتعززت العلاقات بين البلدين حينما استقال مبارك في اعقاب الاحتجاجات الجماهيرية في شباط/فبراير ٢٠١١. فراح اردوغان يقدم تركيا بوصفها أنموذجاً للديمقراطية الإسلامية الحديثة. وحينما زار القاهرة في ايلول/سبتمبر ٢٠١١، صورته الحشود المصرية بوصفه بطلاً. وعلقت لوحات كبيرة مرسومة عليها وجه اردوغان على امتداد الخط السريع من مطار القاهرة الى وسط المدينة. وعدت الصحف المصرية ان أي اصطفاك جديد مع تركيا لعله يشكل ضغطاً على إسرائيل. وصرح اردوغان انه يفكر في زيارة غزة إشارة الى الدعم التركي لحماس ولسكان غزة على حد سواء.

في نهاية المطاف، لم تتم الزيارة ويُقل ان مرد الامر المعارضة التي ابدتها المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصري الحاكم آنذاك. وعلى الرغم من ان تعليق اردوغان الذي حث فيه المصريين تبني العلمانية التركية قد أطلق العنان لنقد هائل بين صفوف الاسلاميين المصريين، إلا ان مناشدة اردوغان للمصريين للسعي وراء نهج جديد للسياسة ظلت قوية. إذ اضاف النجاح الاقتصادي الذي حققته تركيا الى مصادر الجذب التي تتمتع بها، فعلى الرغم من ان تركيا ومصر

لهما عدد سكان مماثل تقريباً، إذ يقدر عدد سكان مصر بـ ٨٨ مليون نسمة وعدد سكان تركيا بـ ٧٨ مليون نسمة، إلا أن نصيب الفرد الواحد في تركيا من إجمالي الناتج المحلي يقدر بـ ١٨.٥٠٠ دولار وهو يفوق بالتأكيد نصيب الفرد في مصر المقدر بـ ٣.٨٠٠ دولار.

الانتفاضة العربية

بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، كانت العلاقات التركية - المصرية في وضع يرثى له، حينما استدعت وزارة الخارجية المصرية السفير التركي الذي كان، في يوم ما، يتمتع بتأثيرٍ ونفوذٍ كبيرين لتبلغه أن لديه ٤٨ ساعة لمغادرة مصر. لا تتريب في أن صعود العلاقات المصرية التركية وتراجعها المفاجئ مرتبط مباشرة بدعم اردوغان للإخوان المسلمين ومعارضته الشديدة للحكم العسكري.

اصبح مرسي، العضو البارز في "مكتب ارشاد" الاخوان المسلمين رئيساً لمصر في حزيران / يونيو ٢٠١٢. وما لبث ان سعى لنيل الدعم التركي لتوقيع مبادرته الخاصة بسياسته الخارجية التي محورها قيام جماعة اقليمية تركز مجلّ اهتمامها على الأزمة السورية. وتضم الجماعة تركيا وايران والسعودية علاوة على مصر. إلا ان الجماعة سارت بخطى متعثرة بسبب الرفض السعودي لإشراك الإيرانيين، بيد ان مرسي نال دعم قوياً من تركيا. وزار اردوغان القاهرة مرة ثانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، مستصحباً معه هذه المرة وفداً كبيراً من الحكومة والقطاع الخاص. والقى خطاباً في جامعة القاهرة امتدح فيه مرسي لقراره سحب السفير المصري من اسرائيل على اثر الغارات الجوية الاسرائيلية على غزة واقترح ان تحالفاً مصرياً - تركياً قد يضمن السلام والاستقرار في شرق البحر الأبيض المتوسط، مشيراً ضمناً الى ان مثل هذا التحالف لعله يقيد قدرة إسرائيل على استخدام القوة. كما امتدح اردوغان النشطاء المصريين الشباب لاطاحتهم بـ "دكتاتورية" مبارك، واعلن ان " مصر وتركيا يد واحدة مستغلاً شعاراً اذاع به الجيش المصري إلا وهو "الجيش والشعب يد واحدة."

ما لبث ان تبددت مطامح اردوغان باقامة شراكة إستراتيجية مع مصر، شراكة تكون فيها تركيا الشريك الأساسي وذلك حينما بدأت السلطة تفلت من يد مرسي. وبعد أمد وجيز من خطاب اردوغان في جامعة القاهرة، أصدر مرسي "الاعلان الدستوري" الذي يضع سلطاته

التنفيذية فوق المراجعة القضائية. ومن ثم اصطدمت هذه المطامح بدستور جديد صاغ الاسلاميون معظم مواده. وبدأت مظاهرات مناهضة لمرسي والاخوان المسلمين تزداد ضراوة، وانحازت محاولات عدة للحوار بين مرسي والاحزاب السياسية المختلفة. وبحلول ربيع العام ٢٠١٣، بدأت حركة التمرد ضد مرسي بتنظيم احتجاجات حاشدة حُدد تاريخها في الثلاثين من حزيران/يونيو (٢٠١٣)، الذكرى السنوية الأولى لتولي مرسي الحكم. وعلى خلفية انتشار تقارير مفادها ان مرسي سعى لعزل السيسي عن منصبه وزيراً للدفاع، اصدر الجيش المصري تحذيرات مؤداها ان الجيش قد يتدخل " لمنع مصر من الدخول في نفق مظلم."

في تلك الأثناء، انحازت أيضاً الجهود الغربية والتركية لمساعدة مرسي في التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وتراجع مرسي عن سلسلة من الاجراءات الاصلاحية بعد ساعة فحسب من اعلان مكتبه لها.^١ عرضت تركيا على مصر صفقات تجارية امتيازية وشجعت الاستثمار التركي الخاص، إلا ان إدارة مرسي بدت مشلولة. ومع دنو احتجاجات الثلاثين من حزيران/يونيو (٢٠١٣)، ارسل اردوغان رئيس جهاز المخابرات القومي، هاكان فيدان لزيارة مرسي. وتشير تقارير لاحقة في وسائل الاعلام المصرية والتركية بأن مهمة فيدان كانت تحذير مرسي من انقلاب وشيك بل وربما حتى كيفية التصدي لذلك الانقلاب. وأياً كان المضمون الحقيقي للزيارة، فقد رأى فيها الجيش المصري وحلفاؤه من المدنيين البرهان والدليل القاطعين لوقوف اردوغان الى جانب مرسي والاخوان المسلمين.

وفي الثالث من تموز/ يوليو ٢٠١٣، اعلن السيسي ان الجيش قد اطاح بمرسي واسقطه عن عرش السلطة بغية "انقاذ" مصر من شبح حرب اهلية. وهكذا أسدل الستار على العلاقة التركية التي نُسجت خيوطها بعناية - مع القيادة المصرية. واثار اردوغان الى السيسي واصفاً اياه بـ "طاغية" واتهم الحكومة المصرية المؤقتة انها تمارس "ارهاب دولة". في تلك الأثناء، فتحت انقرة

^١ سعت مصر للحصول على قرض بقيمة ٤.٨ مليار دولار من صندوق النقد الدولي، في محاولة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي عانت منها وسد العجز في الميزانية والذي بلغ ١١ ٪ من قيمة الدخل القومي. وكانت الولايات المتحدة طالبت بإجراء الإصلاحات الاقتصادية اللازمة للحصول على القرض. (الترجمة)

ابوابها على مصراعها امام المؤيدين للاخوان المسلمين وسمحت للمحطات التلفزيونية المناهضة للسياسي ان تعمل في تركيا.

وردت وسائل الاعلام المصرية بالمثل متهمة تركيا بدعم الحملة الارهابية ضد اجهزة الامن المصرية التي قدحت شرارتها في شبة جزيرة سيناء على اثر ازاحة الجيش لموسي عن السلطة. وما لبث ان تحول السفير التركي القدير حسين عوني بوتسالي من شخص مرحب به عند اطراف السياسة المصرية الى شخص يواجه مظاهرات مناهضة لتركيا على ابواب محل اقامته. والغت تركيا ومصر خططاً لاجراء مناورات بحرية مشتركة في شرق البحر الابيض المتوسط. وأخيراً، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ طلبت وزارة الخارجية المصرية من بوتسالي مغادرة البلاد.

ومنذ ذلك الحين، اصبحت السياسة الاقليمية أكثر عنفاً. ففي صيف العام ٢٠١٤ دقت الحرب طبولها في غزة. وبينما سارع وزير الخارجية الأميركي جون كيري الى اجراء الوساطة لوقف اطلاق النار، عرضت تركيا (وقطر) ومصر خططاً للسلام منافسة بعضها بعضاً. وشكا المسؤولون المصريون لنظرائهم الأميركيين ان تركيا سعت متعمدة استغلال غزة لتفويض المصالح المصرية.

من ثم، في ليبيا، إذ دعمت مصر والامارات العربية المتحدة حملة الجنرال خليفة حفتر ضد الميليشيات الإسلامية التي كانت يُنقل انها مدعومة من قبل تركيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، لعب السيسي بورقة قبرص، فعقد قمة ثلاثية مع الرئيسين القبرصي واليوناني للتشجيع على اتفاق توريد الغاز الطبيعي من حقول في البحر قبالة سواحل قبرص الى مصر. ولا فصال في القول ان السيسي كان يسعى سعيه الحثيث لتحدي النفوذ التركي في شرق البحر الأبيض المتوسط.

الشقاق

ثمة قضايا شخصية تدلو بدلوها بعيداً عن القضايا الجيوسياسية في الشقاق الحاصل بين مصر وتركيا. ففي صيف العام ٢٠١٣، وبينما كان مرسى يواجه موجة استياء شعبية أدت في النهاية الى الاطاحة به، كان اوردغان يتلمس طريقه لمواجهة انتفاضة شعبية في تركيا وهي حركة جيري بارك (حديقة جيزي) الليبرالية. ورد الزعيم التركي باتخاذ اجراءات مشددة عنيفة. ان

